وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ/ماجستير حديث

الأوضاع الداخلية في إيطاليا
١٨٤٨-١٨٥٩

اعداد
الأستاذ الدكتور
ليث محمد ابراهيم

العام الدراسي
٢٠٢٥/٢٠٢٦

مقدمة:

تعتبر الفترة ما بين ١٨٤٨ و١٨٥٩ المخاض الحقيقي لولادة الدولة الإيطالية الموحدة. بدأت بانتفاضات ثورية عمت شبه الجزيرة وانتهت بتبلور زعامة "بيمونتي" (سردينيا) للحركة الوطنية، وتحول القضية الإيطالية من مجرد تمرد داخلي إلى قضية دولية، فقد شهد عام ١٨٤٨ انفجاراً ثورياً في معظم الولايات الإيطالية (ميلانو، فينيسيا، روما، صقلية، كما منح الملك "تشارلز ألبرت" دستوراً لمملكة سردينيا-بيمونتي)، والذي أصبح لاحقاً حجر الأساس لنظام الحكم في إيطاليا الموحدة، وكذلك محاولة بيمونتي طرد النمسا عسكرياً، لكنها انتهت بالهزيمة في معركة "نوفارا" (١٨٤٩) وتنازل الملك (تشارلز ألبرت) عن العرش لابنه فيكتور إيمانويل الثاني، كما كان لسقوط "جمهورية روما" التي قادها مازيني وغاريبالدي أثبت أن الروح الحماسية وحدها لا تكفي لمواجهة الجيوش النظامية، وبصعود "كاميلو كافور" وإصلاحات بيمونتي بعد فشل ثورات ١٨٤٨، أدرك الإيطاليون أن بيمونتي هي الولاية الوحيدة القادرة على قيادة الوحدة، اما في الإصلاح الاقتصادي تولى كافور رئاسة الوزراء (١٨٥٢) وعمل على تطوير السكك الحديدية، وتحسين الزراعة، وابرام اتفاقيات تجرية حرة، كما حد من نفوذ الكنيسة الكاثوليكية، وإعادة تنظيم الجيش وتحديث تسليحه ليكون نداً للقوى الكبرى، إضافه الى تدويل القضيه الإيطاليه فقد كان كافور يؤمن بمبدأ "الواقعية السياسية، فعقد كافور اتفاقاً سرياً مع نابليون الثالث (إمبراطور فرنسا) وهي اتفاقية بلومبير ١٨٥٨ لدعم بيمونتي عسكرياً ضد النمسا مقابل التنازل عن نيس وسافوي لفرنسا، ثم حرب ١٨٥٩ التي اندلعت ضد النمسا واستطاعت القوات المشتركة (الفرنسية والبيمونتية) تحقيق انتصارات ساحقة وبدأت الولايات الوسطى (توسكانا، بارما، مودينا) تطالب بالانضمام للوحدة.

مثلت الفترة (١٨٤٨ -١٨٥٩) الانتقال من "الأحلام الرومانسية" أو " عقد الاعداد" الثوار إلى "الواقعية السياسية" للدبلوماسيين. وبحلول نهاية عام ١٨٥٩، كانت النواة الصلبة للمملكة الإيطالية قد تشكلت بالفعل، بانتظار استكمال الوحدة.

تنازل شارل ومجيء إبنه فيكتور عمانوئيل الثاني:

احتلت بيدمونت موقعاً فريداً بتمسك الملك الجديد بالدستور الذي اعتبر دستور المملكة الإيطالية، بالرغم من المحاولات النمساوية لإغرائه بسحب الدستور وحكم الولايات حكماً مستبداً فقد اصر على ذلك قائلاً: **"لسوف أرفع العلم المثلث الالوان عالياً وبيد ثابتة"**، وبهذه الإرادة اعادة فكتور عمانوئيل الثاني هيبة آل سافوي بعد هزيمة نوفارا، وكلف في ٦ آب ١٨٤٩م، أي بعد بضعة ايام من وفاة شارل البرت صديقه المركيز ازيكيليو برئاسة الوزارة في ٧/ أيار/ ١٩٤٩،متجاوزاً بذلك الاغلبية المتطرفة في البرلمان التي استهدفت سياسته المعتدلة، وكان على الحكومة الجديدة ان تحصل على مصادقة البرلمان على الهدنة مع النمسا وترتيب بنود الصلح معها .

ولم يكن رئيس الوزراء الجديد يملك الخبرة الكافية في الإدارة والسياسة، لان خلفيته كانت فنية وادبية فهو في المقام الأول رسام ومؤلف روائي، ولكن وطنيته جعلته مناسباً لهذا المنصب، فلقد كان ظهوره كوزير اول ضماناً اكيداً للسلطات بأن ملكهم سيتبع سياسة جديدة فلقد استهدفت سياسته المحافظة على الدولة وبالفعل تجنب طوال مدة رئاسته احداث كل ما يثير الجدل السياسي بين الرجعيين من اليمين والمتطرفين من اليسار، وقد كان عليه إيجاد حل للمهمة الأولى التي اوكلت اليه بأخماد ثورة جنوه حيث استولى المتطرفون (الجمهوريون الراديكاليون) على اثنين من الحصون وطالبوا بالاستقلال والحكم الجمهوري وقد تم اخماد الثورة بسهولة من قبل الجنرال، الفونسو لامرمورا (١٨٠٤_ ١٨٧٨)، دون إراقة الدماء

الخارطة السياسية في إيطاليا:

تولى ازيكيليو بنفسه المهمة الثانية وهي معاهدة الصلح، فبعد ثورات (١٨٤٨-١٨٤٩) التي حاولت فيها بيدمونت ابعاد النمسا عن شبه الجزيرة الايطالية توجب توقيع معاهدة الصلح، وقد طلب ازيكيليو من كافور الذهاب للاتفاق على بنود المعاهدة بعد أن وافق المجلس على عودة النواب الذين فقدوا مقاعدهم في عهد الوزارة السابقة، الا ان كافور رفض الذهاب ما لم تكن لديه سلطة لإجراء المفاوضات بإسلوبه الخاص، وفي اواخر تموز تم توقيع المعاهدة من قبل الملك وصادقت عليها الحكومة قبل تقديمها إلى البرلمان، وفي قاعة اجتماع مجلس النواب جوبهت بمعارضة مدوية فقد خالفت الحكومة الدستور(دستور ألبرتينو) بتوقيع معاهدة (صلح ميلانو) في ٦

أغسطس ١٨٤٩، لتنهي رسمياً حالة الحرب بين مملكة سردينيا (بيدمونت) وإمبراطورية النمسا، وقد تضمنت المعاهدة شروطاً قاسية على الجانب الإيطالي، ومن أبرز بنودها:

١_ التعويضات المالية الضخمة: أُلزمت بيدمونت بدفع تعويضات حرب للنمسا قدرها ٧٥ مليون ليرة إيطالية.

٢_ التنازل عن الحقوق الاقليمية: اضطر الملك فيتوريو إيمانويل الثاني إلى التخلي عن أي مطالب في الأراضي التي استعادتها النمسا في شمال إيطاليا (مثل لومبارديا وفينيسيا).

٣_ الانسحاب العسكري: انسحاب قوات بيدمونت من المناطق التي احتلتها خلال الثورة والعودة إلى الحدود القديمة للمملكة.

٤_ تبادل الأسرى والعفو: تضمنت بنوداً لتبادل الأسرى، لكنها استثنت بعض القادة الثوريين من العفو الشامل.

اثار توقيع المعاهدة من قبل الملك قبل عرضها على البرلمان اعتراضات حادة، انعكست في نقاشات حامية جرت داخل المجلس حيث احيلت الى لجنة خاصة لدراستها ونصحت اللجنة بقبولها، وكان ذلك منسجماً مع رأي ممثل الديمقراطيين المعتدل دومينكو بوفا الذي ذكر ان المعاهدة هي حقيقة واقعة من الواجب الاقرار بها، وايده في ذلك كافور، اما الحكومة فمع انها ايدت ما ذكره بوفا بشأن المعاهدة الا انها رفضت اقتراحه القاضي بوجوب المصادقة على مسودة القانون الذي يقضي بحماية مصالح لومبارديا ولاجئي البندقية قبل قبول المعاهدة، وقد قدم اللاجئون في تشرين الثاني مطالبهم في قائمة لحماية مصالحهم، وسعى كافور لايجاد وسيلة للمساومة بين الطرفين اللاجئين والحكومة فاجرى تعديلاً يقضي بان يعلن البرلمان بان المعاهدة الحالية لا تسلب سكنة الاقاليم المتحدة مع بيدمونت الحقوق التي منحتهم اياها حكوماتهم الخاصة، وفي هذه الاثناء التمس كافور من المجلس الموافقة على ان تقوم الحكومة مبدئياً بدراسة مصالح اللاجئين من دون الإقرار النهائي لتلك الدراسة .

وافق المجلس الجديد مجلس النواب على معاهدة الصلح، اما كافور فقد وقف بجانب المجلس الذي تم حله وشجب تصرف الحكومة الأمر الذي أوجب استدعاءه من قبل رئيس الوزراء الذي قام بحذفه من قائمة مؤيدي الحكومة، لقد كان ذلك بمثابة

صفعة قوية وجهت اليه فرحل فوراً إلى مزرعته في ليري وأرسل رسالة إلى صديقه دي لارو يشرح فيها الأوضاع التي كانت تعيشها بلاده، اسفرت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٠ كانون الأول ١٨٥٠ عن ظفر ازيكليو بأكثرية ساحقة في المجلس فاصبح قادرا على تنفيذ سياسته، لقد كان ذلك نصرا له وللحكومة وخذلانا للديمقراطيين.

اقترح كافور الذي تولى رئاسة لوزراء لأول مره في (٤/ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ١٨٥٢) ادخال اثنين من اصدقائه في الوزارة هما (جيوسيبي سكاردي) (١٨٠٢_١٨٥٧) الذي اقترحه وزيراً للعدل، (وبيترو سانتاروزا) (١٨٠٥_١٨٥٠) الذي اراده وزيراً للزراعة والتجارة، ويعود سبب هذا الاختيار لان الكنيسة في بيدمونت كانت تحتل مركزاً قوياً وتتمتع بامتيازات واسعة لاسيما فى مجال التعليم، فقد بلغ عدد الرهبان والقسس في بيدمونت وحدها (١٨٠٠٠) أي بنسبة راهب واحد لكل (٢١٤) من السكان وللكنيسة وحدها الحق في تطبيق القانون في محاكم خاصة ومراقبة التعليم وقد بلغ دخل الكنيسة لوحدها (١٥/١) من دخل الحكومة، وبسبب هذا الموقف القوي الذي تمتعت به السلطات الدينية اختار كافور سيكاردي ليقوم بإعادة تنظيم بيدمونت داخلياً اما التنمية الاقتصادية فيمكن تحقيقها عن طريق تحرير المؤسسات الاقتصادية والتشجيع الحكومي وهو العمل الذي انيط بسانتاروزا.

لقد كانت الكنيسة في بيدمونت ما تزال تحتفظ بامتيازات كانت قد الغيت منذ مدة طويلة في نابولي وتوسكانيا ومودنيا فقد امتلكت اغلب الكنائس **"حق الحماية"**، فإذا استطاع المجرم ان يلتجئ اليها نجا من حكم القانون هذا فضلاً عن امتلاكها عدة امتيازات أخرى، كعقد النكاح المدني والاشراف على المؤسسات الخيرية والمدارس، ويتعذر استمرار هذه الامتيازات بوجود الدستور.

وكان ازيكليو قد ارسل في نهاية عام ١٨٤٩ القاضي سيكاردي إلى روما وكان معتدلاً معروفاً بنزاهته للمطالبة بتبديل أسقف تورين، ولكنه عاد من دون التوصل إلى نتيجة تذكر، ولهذا فأنه بادر بعد دخوله الوزارة في ١٨٥٠ إلى وضع لائحة باقتراحاته الشهيرة عرفت بـ (لائحة سيكاردي): تُشير "لائحة سيكاردي" إلى مجموعة من القوانين التاريخية الهامة التي صدرت في مملكة سردينيا (إيطاليا حالياً) في (٩/ نيسان/ ابريل/ ١٨٥٠. سُميت بهذا الاسم نسبةً إلى وزير العدل انذاك جوزيبي سيكاردي.